

الأسباب التي تقلل من طغيان الأغلبية في الولايات المتحدة

عدم مركزية الإدارة - لاتزعم الغالبية القومية أنها تعمل كل شئ - وهى مضطرة إلى استخدام موظفى « المدن » والمقاطعات لتنفيذ إرادتها العليا .

سبق أن أوضحت الفرق بين نوعين من المركزية : مركزية الحكومة ، ومركزية الإدارة ، فالأولى وحدها هى التى توجد فى أمريكا ، أما الثانية فلا تكاد تعرف فيها . فلو أن أداتى الحكم هاتين كانتا تحت تصرف القوة التى توجه الجماعات فى أمريكا ، وجمعت عادة بين تنفيذها وأوامرها ، وبين حق الأمر والنهى ؛ ولو أنها بعد أن أقامت مبادئ الحكم العامة نزلت إلى تفاصيل تطبيق هذه المبادئ ؛ ولو استطاعت ، بعد أن نظمت مصالح البلاد الكبرى ، أن تنزل إلى دائرة المصالح الفردية - لو أنها فعلت ذلك كله لكان على الحرية فى الدنيا الجديدة السلام .

ولكن الأغلبية فى الولايات المتحدة ، التى كثيراً ما تبدى ميول الملك المستبد ونزعاته ، مازالت مفتقرة إلى أنجع أدوات الاستبداد .

فالحكومة المركزية فى الجمهوريات الأمريكية لم تشغل نفسها إلى الآن إلا بعدد قليل من الأمور ذات الأهمية الواضحة التى تستلقت الأنظار . أما شئون المجتمع الثانوية فلم تنظم أبداً بأمر من الحكومة ؛ ولم يحدث إلى الآن ما يكشف حتى عن رغبتها فى التدخل فيها . فقد ظلت الأغلبية تزداد قوة واستبداداً ، ولكنها ، مع ذلك ، لم تزد امتيازات الحكومة المركزية شيئاً ما . فقد قصرت هذه الامتيازات الكبرى على دائرة معينة . ومع أن استبداد الأغلبية ، قد يكون مؤلماً من ناحية واحدة ، فلا يمكن أن يقال عنه إنه امتد إلى سائر النواحي . ومع ذلك ، فالحزب الغالب فى الأمة قد يركب رأسه ؛ ومهما كان متحمساً فى سعيه وراء تحقيق أغراضه ، فإنه لن يستطيع إجبار جميع الموظفين على أن يوافقوا على رغباته بشكل واحد ، وفى وقت واحد ، فى طول البلاد وعرضها . فعندما تصدر الحكومة المركزية التى تمثل الأغلبية قراراً ما ، فلا مناص لها من أن تعهد بتنفيذ إرادتها إلى عمال كثيراً ما لا يكون لها عليهم أى سلطان ، ولا هى تستطيع أن توجههم إلى الدوام . فالقرى والهيئات البلدية والمقاطعات تعمل كما لو كانت حواجز خفية توقف تيار ما

اعتزم عليه الشعب ، أو تفرق قوته . فإن حدث وصدر قانون ظالم ، فقد تبقى الحرية محمية بطريقة تنفيذ هذا القانون ، إذ لا تستطيع الأغلبية أن تنزل إلى الاهتمام بالفضيلات الإدارية ، أو بعبارة أخرى ، إلى ما يصح أن نسميه صفائر أمور الاستبداد الإدارى أو تفاهاته . بل إنها لا يخطر ببالها أنها تستطيع أن تفعل ذلك لأنها ليست متفطنة كل التفطن إلى سلطته ، ولا تعرف غير مدى سلطتها الطبيعية ، ولكن لاخبرة لها بذلك الفن الذى يؤدى إلى زيادتها وتوسيعها .

وهذه نقطة حرية بالاهتمام . فإن حدث وقامت جمهورية ديمقراطية مثل جمهورية الولايات المتحدة في بلدة توطدت فيها سلطة الفرد من قبل ، وتغلغل آثار التركيز الإدارى في عادات الشعب وقوانينه ، ما ترددت في القول بأن النظم الاستبدادية ستكون في هذه الجمهورية أمراً لا يطاق ، وأشد مما هي في أية دولة ملكية مطلقة في أوروبا ، وإن شئت أن نجد لها شبيهاً فذلك لا يكون إلا في آسيا .

روح المهن القانونية في الولايات المتحدة وأثرها في موازنة الديمقراطية

فائدة البحث عن الدوافع الطبيعية التى تحرك رجال القانون - سيكون لرجال القانون دور هام في بناء مجتمع المستقبل - كيف يضى عمل المحامين على أفكارهم صبغة أرستقراطية - الأسباب العرضية التى قد تقف هذه النزعة - سهولة انضمام الأرستقراطية إلى جانب رجال القانون - استفادة الحاكم المستبد من المحامين - مهنة القانون هي العصر الأرستقراطى الوحيد الذى يصح أن تتحد معه العناصر الطبيعية للديمقراطية - الأسباب الخاصة التى قد تؤدى إلى صبغ عقلية المحامين الأمريكيين الإنجليز ، بصبغة أرستقراطية - أرستقراطيو أمريكا يوجدون في منصة القضاء وفي سلك المحامين - تأثير المحامين في المجتمع الأمريكى - أثر روحهم القانونية الخاصة في التشريع والإدارة وحى في الشعب نفسه .

يتضح لكل من زار أمريكا ، ودرس قوانينها أن السلطة التى عهد بها الأمريكيون إلى رجال القانون ، وتأثير هؤلاء في الحكومة ، هما أقوى ضمان قائم يحول دون إسراف الديمقراطية . ويدو لى أن هذه النتيجة جاءت من سبب عام ، من الخير أن نقصص أمره ، إذ من الجائز أن يظهر في بلاد أخرى .

اشترك رجال القانون في الخمسمائة سنة^(١) الأخيرة في جميع الحركات السياسية في أوروبا؛ فتارة كانوا مجرد أدوات في أيدي الحكام السياسيين ، وتارة كان هؤلاء الحكام آلات في أيديهم هم . وكانوا في العصور الوسطى سنداً قوياً للتاج ، ولبسط نفوذ الملك وسلطانه ، ولكنهم أخذوا منذ ذلك الوقت يذلون جهدهم للحد من سلطته وتقييدها ، فعدقوا في إنجلترا محالفة وثيقة مع الأرستقراط ، أما في فرنسا فقد دلوا على أنهم أخطر خصومها . فهل كان رجال القانون في كل هذه الظروف تحفزهم دوافع مباغثة وعابرة ،

(١) منذ خمسة قرون قبل ١٤٨٠ نجد في فرنسا عصر الملك فيليب الجميل الذى توفى سنة ١٣١٤ . وفى عصره كانت الكلمة لرجال القانون في الدولة .

أم كانوا مدفوعين إلى حد ، كبير أو صغير ، بنزعات تعد طبيعية فيهم ؛ وهى نزعات تتجلى دائماً فى شتى عصور التاريخ ؟ دفعنى إلى هذا البحث أن هذه الطائفة الخاصة من الناس قد تدعى يوماً ما للقيام بدور هام فى المجتمع السياسى الذى ينتظر أن يقوم فى وقت غير بعيد .

إن دراسة القانون لتخلق فيمن عكفوا عليها عادات معينة من حيث النظام ، وميلاً إلى العناية بالنواحي الشكلىة ، وحرصاً على مراعاة الاتساق فى الآراء وتربطها بها مما يجعلهم بطبيعة الحال أعداء للروح الثورية ، وخصوصاً لتلك الأهواء الجاحمة التى يعوزها التروى وينقصها التفكير .

إن المعلومات الخاصة التى يستقيها الخامون من دراساتهم القانونية تكفل لهم أن يتبوءوا مرتبة قائمة بذاتها فى المجتمع ، فهم يشكلون ضرباً من الهيئة المتميزة بين الطبقات المستتيرة ، ففكرة تفوقهم التى تشبعوا بها تظل تراودهم كل يوم فى ممارستهم شئون مهنتهم . فهم رجال علم لاغنى عنه ، وهو علم ليس بالمنتشر بين الناس . فهم يقومون بدور الحكم بين المواطنين ؛ ومن عاداتهم توجيه أهواء الفريقين المتخاصمين العمياء نحو غرضهم هم الخاص ، مما يوحى إليهم بشئ من الازدراء لما تصدره الجماهير من أحكام وتبديده من آراء . فضلاً عن ذلك فهم هيئة تكونت ، لا بتفاهم سابق بين بعضهم وبعض ، ولا باتفاق يوجه جهودهم نحو غاية واحدة ، ولكن تشابه دراساتهم ووحدة ظروفهم ربطت بين عقولهم وتفكيرهم كما تربط المصلحة المشتركة بين جهودهم .

ومن السهل أن نستكشف بعض ميول الأرستقراطيين وعاداتهم من أخلاق الخامين . فهم يشاركون هؤلاء الأرستقراطيين فى محبتهم للنظام والشكليات ، وينفرون من أعمال الجماهير ، ويحتقرون فى سريرتهم حكومة الشعب احتقار الأرستقراطيين إياها . ولست أقصد بذلك أن نزعات الخامين « الفطرية » هذه قوية بطبيعتها حتى أنها لتتحكم فيهم تحكماً لا قبل لهم بمقاومته ، بل أقصد أن مصلحتهم الخاصة هى التى تسيطر عليهم كما تسيطر على سائر الناس ، ولا سيما إن كانت هذه المصلحة الخاصة عاجلة .

ففى المجتمع الذى لا يستطيع فيه رجال القانون أن يشغلوا فى عالم السياسة المركز الذى يشغلونه فى حياتهم الخاصة ، سيكونون يقينا من أنشط أعوان الثورة . ولكن يجب أن نتساءل عما إن كان السبب الذى يحملهم على الهدم أو على التجديد قد نشأ عن ميل دائم رصين فيهم ، أم عن حدث عارض . حقاً إن رجال القانون قد أسهموا فى قلب حكومة فرنسا سنة ١٧٨٩ ولكن يجب أن نرى إن كانوا قد فعلوا ذلك لأنهم درسوا القوانين ، أم لأنهم حرموا الاشتراك فى وضعها .

فمنذ خمسة قرون تزعم النبلاء الإنجليز الشعب ، وجعلوا يتكلمون باسمه ؛ وإنا نرى الأرستقراطية تؤيد التاج فى الوقت الحاضر ، وتدافع عن حقوق الملك وامتيازاته . ولكن الأرستقراطية على الرغم من ذلك لها ميولها ونزعاتها الخاصة بها . وجدير بنا أن نحذر إذن

من أن نخلط بين الأفراد الأعضاء في هيئة ما ، وبين الهيئة في مجملها . فقد نجد في كل حكومة حرة ، أيا كان شكلها ، أعضاء من رجال القانون يتصدرون الصفوف الأمامية من كل حزب . فهذه الملاحظة نفسها تصدق على الأرستقراطيين . فقادة الحركات الديمقراطية التي هزت العالم ، كانوا جلهم من النبلاء . هذا . ولا يتسنى هيئة ممتازة ، أعضاؤها من صفوة الناس ، أن تحقق مطامح كل هؤلاء الأعضاء ، فإن ما لديهم من مواهب ومن أهواء أكثر مما عندها من المناصب والوظائف التي يصح أن تستخدمهم فيها . فلا عجب إذن إن وجدنا عدداً كبيراً من الأفراد المستعدين لمهاجمة ما تستمتع به هذه الهيئة من امتيازات ، لا يستطيعون أن يحولوها بسرعة إلى ما فيه مصلحتهم .

فأنا لأقول بأن جميع رجال القانون كانوا في كل الأوقات أنصاراً للنظام وأعداء للبدع والتجديدات . بل كل ما أقوله إن معظمهم كان ذلك . في البلاد التي يصرح للمحامين فيها بأن يتبوءوا المركز السامي . الذي هو مركزهم بطبيعة الحال ، يكونون محافظين متشددين ، وخصوصاً ألداء للديمقراطية . وإذا ما أغلقت الأرستقراطية أبوابها في وجوه رجال القانون ، خلقت لنفسها منهم أعداء خطرين كل الخطر : فهم بمهنتهم وبأعمالهم مستقلون عن النبلاء ، وهم من حيث الثقافة والتعليم يشعرون أنهم وإياهم في مستوى واحد ، وإن كانوا دونهم ثراء وسلطاناً . أما إذا ما قبل الأرستقراطيون أن يمنحوا رجال القانون المتأزمين شيئاً مما يستمتعون به من الامتيازات الخاصة ، فسرعان ما تتفق الطائفتان وتنظران إلى مصالحهما على أنها أشبه ما تكون بمصالح أسرة واحدة .

وأراي ميالاً كذلك إلى الاعتقاد بأن من السهل على الملك دائماً أن يخلق من المحامين أصلح الأدوات لخدمة سلطانه . فثم صلة وثيقة بين هذه الطبقة من الناس وبين السلطة التنفيذية أشد مما توجد بينها وبين الشعب . وإن كانت كثيراً ما عاونت على قلب الأولى . وكذلك يوجد تقارب طبيعي بين النبلاء والشعب ، على الرغم من أن الطبقات العليا في المجتمع كثيراً ما كانت تتفق مع الطبقات الدنيا ، وتقاوم امتيازات الملك .

هذا ويضع المحامون النظام العام فوق كل اعتبار . وخير ضمان للنظام العام هو السلطة ، ولا يفوتنا كذلك أنهم إن كانوا يقدرّون الحرية تقديراً عظيماً ، فإنهم يقدرّون الناحية القانونية عادة تقديراً أعظم . فهم لا يخشون الاستبداد ، بقدر ما يخشون السلطة التحكيمية . ومادام التشريع هو الذي يقوم من تلقاء نفسه بحرمان الناس استقلالهم ، فهم راضون . وعلى ذلك فأنا مقتنع بأن الأمر الذي ينبغي أن يمنع اعتداءات الديمقراطية على حقوقه ، بالعمل على إضعاف السلطة القضائية في ممتلكاته ، والتقليل من تأثير المحامين السياسي ، يخطئ خطأ جسيماً . إنه يكون قد ترك جوهر السلطة يفلت من بين يديه كي يقبض على الخيال . فمن الحكمة أن يدخل المحامين في الحكومة . فإن هو عهد إليهم

بالاستبداد في شكل من أشكال العنف عاد ووجده قد اتخذ في أيديهم ستاراً من العدالة والقانون .

تلائم الحكومة الديمقراطية ازدياد قوة المحامين السياسية . فإن أنت استبعدت الأغنياء والنبلاء والأمير عن الحكم استولى عليه المحامون بطبيعة ما لهم من حق ، إذ هم وحدهم أصحاب الثقافة والنباهة الذين يمكن أن يقع عليهم اختيار الشعب لتولى شئون الحكم من بين الفئات كلها التي خارج دائرته . فإن كانت ميولهم تدفعهم نحو الأرستقراطية ونحو الأمير فمصلحتهم تجعلهم على اتصال بالشعب . فهم يحبون حكومة الديمقراطية دون أن يشتركوا في نزاعاتها ، ومن غير أن يحاكموها في نقاط ضعفها . ومن ثم فهم يستمدون سلطة مزدوجة منها وعليها ، فالشعب في الدول الديمقراطية لا يسئ الظن برجال القانون . ومن المعلوم أن من مصلحة القانونيين أن يخدموا قضية الشعب ، فهو يستمع إليهم في غير غضب ، لأنه لا يعزو إليهم أى نية سيئة نحوه . نعم إن المحامين لا يرغبون في هدم المؤسسات الديمقراطية ، ولكنهم يعملون باستمرار على تحويلها عن اتجاهها الحقيقي بوسائل شتى غريبة عن طبيعتها . فالمحامون من الشعب بمولدهم ، وبمصلحتهم ؛ وهم من الأرستقراطيين بالعادة وبالميل ، فهم أشبه بحلقة وصل تربط طبقتي المجتمع العظمتين .

إن رجال القانون هم العنصر الأرستقراطي الوحيد الذى يمكن أن يتحد مع العناصر الديمقراطية الطبيعية ، في غير عنف ؛ ومن الجائز أن يتحد معها اتحاداً دائماً دائماً نافعاً . لست أجهل ما في هيئة رجال القانون من عيوب ذاتية ، ولكن لولا هذا المزيج الذى يتكون من رزانة رجال القانون ومن المبدأ الديمقراطي ، لساورنى كل شك في إمكان الاحتفاظ بالمؤسسات الديمقراطية زمناً طويلاً . ولا أعتقد أن الجمهورية تأمل ، في وقتنا الحاضر ، أن تبقى ، إن لم يزد نفوذ المحامين في الشئون العامة بنسبة ازدياد قوة الشعب .

هذه الصيغة الأرستقراطية التى أراها شائعة بين رجال القانون تتجلى واضحة في الولايات المتحدة وفي بلاد الإنجليز أكثر منها في أية دولة أخرى . ولا يرجع هذا إلى ما يقوم به المحامون الإنجليز والأمريكيون من دراسات فقهية ، بل يرجع إلى طبيعة القانون ، وإلى المركز الذى يشغله مفسرو القانون هؤلاء في كل من إنجلترا وأمريكا . فقد استبقى الإنجليز والأمريكيون كلاهما قانون العمل بالسوابق ، أى أنهم ظلوا يستمدون آراءهم القانونية والأحكام التى يجب أن تصدرها محاكم من آراء أسلافهم وقراراتهم . فميل المحامى الإنجليزى أو الأمريكى إلى كل قديم يكاد يتحد دائماً بمحبة للإجراءات المنظمة القانونية .

ولهذا الميل تأثير آخر على اتجاه عقلية رجال القانون ، ومن ثم على اتجاه المجتمع . فالمحامون الإنجليز والأمريكيون يحثون عما أنجز وتم فعلاً من قبل ، على حين يبحث المحامى الفرنسى عما كان يجب أن يعمل . فالأولون يعتمدون على السوابق ، أما الآخرون فيعتمدون على الأسباب . وقد يدهش المراقب الفرنسى أن يسمع عن كثرة ما يقتبسه

الإنجليز والأمريكيون من آراء غيرهم وقلة ما يدلون به من آرائهم هم ، على حين أن العكس هو الذى يحدث فى فرنسا ، حيث نجد أتفه قضية لاتعالج من غير أن يتقدم المحامى بنظام جديد من الآراء من بنات أفكاره ، ويناقش المبادئ القانونية الأساسية حياً فى الحصول على قيراط واحد من الأرض بقرار من المحكمة . فأغفال الرأى الخاص ، وهذا الاحترام الضمنى لرأى السلف ، هما الأمران اللذان يشترك فيهما المحامى الإنجليزى مع زميله المحامى الأمريكى . فهنا إنكار للذات ولل فکر . فهذا الاسترقاق الذى يجد فيه المحامى نفسه مضطراً إلى الإذعان له ، والاعتراف به ، ويجبره على الاحتفاظ بفكره لنفسه ، ويجعل له عادات هيابة بالضرورة ، وميولاً محافظة فى كل من أمريكا وفى إنجلترا أكثر مما للمحامى الفرنسى .

كثيراً ما تكون القوانين الفرنسية المسطورة عسيرة الفهم ، ومع ذلك ففى استطاعة كل امرئ أن يقرأها . هذا ، ومن جهة أخرى ، لاشئ أغمض ، وأغرب على غير المختصين ، من تشريع أساسه السوابق . فالحاجة الماسة إلى المعاونة ألقانونية التى يلمسها المواطنون الأمريكيون والإنجليز ، وفكرة الناس العالية عن مقدرة رجال القانون ، تعملان على زيادة فصلهم شيئاً فشيئاً عن الشعب ، وجعلهم طبقة خاصة متميزة عنه . إن المحامى الفرنسى لا يعدو أن يكون رجلاً واسع الاطلاع على قوانين بلاده ولوائحها ؛ أما المحامى الإنجليزى أو الأمريكى فأشبه ما يكون بالكاهن عند قدماء المصريين ؛ فهو وحده ، الذى يستطيع أن يفسر علماً من علوم الأسرار الخفية ، شأنه شأن ذلك الكاهن .

كذلك يؤثر مركز المحامين فى إنجلترا وأمريكا فى عاداتهم وآرائهم . فقد حرصت الأرستقراطية الإنجليزية على أن تجتذب إلى نظامها كل من يشبهها ، فأفاضت على رجال القانون درجة عظيمة من الأهمية والقوة . فالمحامون لا يشغلون فى المجتمع الإنجليزى الصفوف الأولى ، ولكنهم راضون بالمركز الذى هم فيه ، فكأنهم يكونون الفرع الأصغر من الأرستقراطية الإنجليزية ؛ وهم يتعلقون بحب إخوتهم الكبار ، على الرغم من أنهم لا يستمتعون بجميع ميزاتهم . وعلى هذا صار المحامون الإنجليز يخلطون الأذواق والآراء الأرستقراطية فى الدوائر التى يترددون عليها ، بالمصالح الأرستقراطية التى لمهنتهم .

والحق أن عقلية المحامى التى أحاول وصفها هنا ، تتجلى بصورة واضحة كل الوضوح فى إنجلترا خاصة ؛ فالقوانين فى تلك البلاد لاتحترم لصلاحها وسدادها بقدر ما تحترم لقدمها . فإن اقتضت الضرورة تعديلها بشكل يجعلها تتكيف بالتغيرات التى تحدث فى المجتمع بمرور الزمن ، التجأ الشارع إلى أبرع الحيل التى يتصورها العقل ، بقصد المحافظة على هيكل القوانين التقليدى ، وليقنع نفسه بأنه إن أضاف شيئاً إلى ما عمله أسلافه ، فما ذلك إلا تطويراً لآرائهم واستكمالاً لعملهم . فلا أمل مطلقاً فى أن نجعله يعترف بأنه مجدد ؛ فإنه لا يعقل أن يكون كذلك ؛ ويفضل أن يلجأ إلى ذرائع سخيفة ، من أن يقرر

أنه مذنب اقترف جريمة شنعاء بمثل هذه الشناعة . وتتجلى هذه الروح ، بوجه خاص ، في المحامين الإنجليز ، إذ يبدو عليهم أنهم لا يحفلون بالمعنى الحقيقي للموضوع الذى هم بصدده ، بقدر ما يهتمون بنصه وحرفيته . فكأنى بهم يؤثرون أن يغفلوا العقل ، ويغفلوا الإنسانية على أن يحيدوا قيد أغلة عن حرفية القانون . فلا بأس من تشبيه التشريع الإنجليزى إذن بأرومة شجرة قديمة طعمها المحامون بفروع متنافرة تختلف عن الشجرة نفسها كل الاختلاف ، بأمل أن أوراق هذه الفروع ، على الرغم من اختلاف ثمرتها ، قد تختلط بمجدع الشجرة الوقور التى تحملها جميعاً .

ليس في أمريكا أشراف ولا أدباء . والشعب لا يميل إلى الثقة بأغنيائه ، ومن ثم صار المحامون يعدون أسى طبقة سياسية ، وأوسع فئات المجتمع ثقافة ؛ فليس لهم وراء التجديد أى ربح ، وذلك يضيف عنصراً آخر من عناصر المحافظة إلى ميلهم لمراعاة النظام العام . فإن سأل سائل أين نجد الأرستقراطية الأمريكية ؟ أجبتة في غير تردد ، أنها ليست بين الأغنياء الذين لارابطة مشتركة بينهم تربطهم بعضهم ببعض وإنما هي بين الجالسين على منصات القضاء ، والمحامين الذين يترافعون أمامهم .

إنّا كلما تأملنا فيما يجرى في الولايات المتحدة ازددنا اقتناعاً بأن رجال القانون يعدون أقوى هيئة في أمريكا توازن الديمقراطية ، إن لم يعدوا العنصر الوحيد الذى يوازنها . فمن اليسر علينا أن نرى كيف تستطيع عقلية رجال القانون في تلك البلاد ، بما لها من صفات ، بل وبما لها من أخطاء أيضاً ، أن تعدل ما في الحكومات الشعبية من رذائل ذاتية فيها . فإذا مثل الشعب الأمريكى بأهوائه ، أو انساق مع آرائه المتهورة ، استخدم مستشاروه القانونيون نفوذهم لتعديل هذه الآراء ، أو كبج جاحها ، بشكل يكاد لا يرى . فهؤلاء المستشارون يقاومون متسترين ميول الشعب الديمقراطى بنزعاتهم الأرستقراطية ، كما يقاومون ، بتعلقهم الأسطورى بكل ما هو عتيق ، محبة الشعب لكل جديد ؛ وكذلك يقاومون بآرائهم الضيقة مشروعات الشعب الواسعة ، ويواجهون تسرع الشعب وقلة صبره ، بمماطلاتهم وتسوياتهم المعروفة .

فالحاكم هو الوسائل الرئية التى يهيمن بها رجال القانون على الديمقراطية . ففضلاً عن ميل القاضى إلى مراعاة الانتظام في الأعمال ، ذلك الميل الذى اكتسبه من دراساته الفقهية ، فإنه يستمد مزيداً من محبة الاستقرار والثبات ، من ثبات مركزه هو ، وعدم قابليته للعزل من منصبه . لقد رفعت معلوماته القانونية من قبل إلى مركز مرموق بين أقرانه ، ثم تأتى سلطته السياسية فتضفى على مركزه هذا وجهة ، وتجعل له ميول الطبقات الممتازة ونزعاتها .

ولما كان القاضى الأمريكى مسلحاً بما خول له من حق إعلان عدم دستورية القوانين ، صار يتدخل باستمرار في الشؤون السياسية . إنه لا يستطيع أن يكره الناس على

وضع القوانين ولكنه يستطيع على الأقل إجبارهم على ألا يرفضوا احترام القوانين التي وضعوها، وألا يكونوا متناقضين مع أنفسهم. لم يغب عني أن في الولايات المتحدة نزعة خفية نحو الإنقاص من قوة السلطة القضائية، وأن الحكومة تستطيع، بحسب معظم دساتير الولايات المختلفة، وبناء على طلب المجلسين التشريعيين إقصاء القضاة من مراكزهم. كما تقضى بعض دساتير الولايات الأخرى بأن يكون أعضاء الهيئة القضائية بالانتخاب، بل ويمكن أيضاً إعادة انتخابهم لأكثر من مرة. وإني لأجروء على التكهن بأن هذه البدع سوف تؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى أخطار جسام، وسيأتي عليها يوم تحذ فيه أنها، بإنقاصها استقلال القضاء، قد هاجمت الجمهورية الديمقراطية نفسها، لا السلطة القضائية وحدها.

ويجب ألا يتصور أحد مع ذلك أن هذه العقيلة القانونية مقصورة في الولايات المتحدة على المحاكم وحدها، بل إنها تمتد إلى ما وراءها من مراحل طويلة. فلما كان المحامون هم الطبقة المستترة الوحيدة التي لا يسيء الشعب الظن بها، صاروا هم الذين يعينون في معظم الوظائف العامة الكبرى، فتراهم كثيرين في المجالس التشريعية وفي المراكز الرئيسية في مختلف الإدارات. فلا غرو أن صار لهم تأثير قوى في وضع القوانين وفي تنفيذها. ومع ذلك فهم مضطرون إلى الإذعان لحكم الرأي العام. لأنهم لا يستطيعون مقاومته. ولكن من السهل علينا أن نجد دلائل كثيرة على ما يمكن أن يعملوه. لو كانوا أحراراً في أن يعملوا ما يشاءون. فالأمريكيون الذين جددوا كثيراً وحلقوا الكثير من البدع في قوانينهم السياسية، لم يدخلوا سوى تغييرات طفيفة في قوانينهم المدنية، وقد تمت هذه التغييرات بصعوبة جمة على الرغم من أن كثيراً من هذه القوانين تتعارض مع وضعهم الاجتماعي. ومرد ذلك إلى أن الأغلبية مضطرة في أمور القانون المدني إلى الرجوع إلى سلطة رجال القانون. والمحامون الأمريكيون لا يميلون إلى التجديد إذا تركوا وشأنهم. فقد يعجب الرجل الفرنسي كل العجب عندما يسمع الناس يتشكون في الولايات المتحدة من روح الجمود الغالبة على رجال القانون ومن تحيزهم للمؤسسات القائمة.

إن تأثير العادات القانونية يمتد إلى ما وراء الحدود الدقيقة التي أشرت إليها، فلا تكاد تبدو مشكلة أساسية في أفق الولايات المتحدة حتى تتحول عاجلاً أو آجلاً إلى مشكلة قضائية، ومن ثم كان الأطراف مضطرين إلى استعارة الآراء، بل والعبارات، المستعملة في الإجراءات القضائية واستعمالها في مناقشاتهم اليومية. ولما كان معظم الرجال الذين يتصدون للخدمات العامة، من المحامين، أو ممن كانوا منهم، فإنهم يدخلون عادات مهنتهم ومصطلحاتها الفنية في إدارة الشئون العامة؛ ثم يأتي المحلمون فينشرون هذه العادات بين جميع الطبقات، وبذلك صارت لغة القانون ومصطلحاته هي اللغة الجارية على كل لسان، وأخذت العقيلة القانونية التي نشأت في المدارس والمحاكم تغلغل شيئاً فشيئاً فيما وراء أسوار هذه المؤسسات، حتى وصلت إلى صميم المجتمع، ونزلت إلى طبقاته الدنيا. وينتهي الأمر بأن يأخذ الشعب كله بعادات القضاة والمحامين وأدواقهم. فالمحامون في الولايات

المتحدة قوة لا يخشى الناس بأسها إلا قليلاً، لأنهم لا يكادون يحسونها . فليس لهم سمة خاصة تميزهم عن سواهم ؛ ذلك إلى أنهم يتكيفون بمرونة عظيمة بحسب مقتضيات العصر ، ويلتزمون بين أنفسهم وبين كل حركة من حركات الهيئة الاجتماعية . إلا أن هذا الفريق من الناس ليغشى الجماعة بأسرها ، ويتغلغل في كل طبقاتها ، ويؤثر في جميع البلاد بشكل غير محسوس . فهو الذى يشكلها آخر الأمر بما يتفق ورغباته .

نظام الخلفين في الولايات المتحدة ، باعتباره مؤسسة سياسية

المحاكمة بواسطة الخلفين شكل من أشكال سيادة الشعب ، ويجب أن تقارن بالقوانين الأخرى التى تقيم هذه السيادة - تأليف هيئة الخلفين في الولايات المتحدة - تأثير اتباع نظام الخلفين في الشخصية القومية - وفيه تربية للشعب - كيف يؤدى هذا النظام إلى توطيد نفوذ القضاء ونشر الروح القانونية بين الشعب ...

مادام الموضوع قد ساقنى إلى الكلام عن إدارة العدالة في الولايات المتحدة فليس من الصواب أن أتركه من غير إشارة إلى نظام الخلفين . ومن الممكن أن ننظر إلى نظام المحاكمة بالخلفين هذا من وجهتين مختلفتين ؛ فننظر إليه باعتباره مؤسسة قضائية وباعتباره مؤسسة سياسية . ولو قصدت أن أعرف مدى كفاءة هذا النظام لحسن تصريف العدالة وبخاصة في القضايا المدنية ، لقلت إن فائدته موضع نزاع . فقد تأسس أول ماتأسس والجماعة مازالت في طفولتها ، والمحاكم لا تقضى إلا في المسائل الواقعية البسيطة ؛ فليس من السهل جعل هذا النظام يتلاءم مع احتياجات جماعة متحضرة حضارة راقية تضاعفت فيها علاقات الناس المتبادلة ، وكثرت إلى مدى يستثير الدهشة ، واتخذت صبغة عقلية مستترة .

إن ما أهدف إليه هنا هو أن أدرس نظام الخلفين باعتباره مؤسسة سياسية . فكل اتجاه آخر غير هذا الاتجاه ينحرف عن الموضوع الأساسى ، ولذلك فإني لن أطيل في ذكر نظام المحاكمة بواسطة الخلفين باعتباره مؤسسة قضائية . فعندما اختار الإنجليز العمل بهذا النظام ، كانوا شعباً يكاد يكون همجياً . أما الآن وقد أصبحوا من أكثر أمم العالم استنارة ، فيبدو لى أن استمساكهم به يزداد بازدياد ثقافتهم . فقد هاجروا إلى كل أرجاء هذه الدنيا ، واستعمروا فيها . فمنهم من أنشأ مستعمرات ، ومنهم من أقاموا دولاً مستقلة . أما البلد الأم فقد ظل محتفظاً بدستوره الملكى ، على حين أنشأ الكثير من ذرائبه جمهوريات قوية ، وكانوا يفخرون في كل مكان حلوا به بميزة الأخذ بنظام الخلفين . فأسسوا هذا النظام وسارعوا إلى إعادته في كل محلة استوطنوها . فالمؤسسة القضائية التى تنال رضى شعب عظيم وتظل حائزة لهذا الرضى عصوراً طوالاً متتالية ، وتكرر بكل عناية في كل مرحلة من مراحل الحضارة ، وفي مختلف الأقاليم المناخية وكل شكل من أشكال الحكومة - هذه المؤسسة لا يمكن أن تكون متنافية مع روح العدالة .

ولكن لندع هذه الناحية من الموضوع . فمن ضيق النظر أن نعد نظام الخلفين مجرد مؤسسة قضائية ؛ ومهما كان نفوذه في قرارات المحاكم عظيماً ، فهو أعظم من ذلك في نظام المجتمع في مجلته . فنظام الخلفين مؤسسة سياسية قبل كل شيء ، وينبغي أن ننظر إليه من هذه الناحية كي نقدره حق قدره .

فالمقصود بالخلفين عدد معين من المواطنين يختارون بالاقتراع ويحول لهم مؤقتاً حق إصدار الأحكام . فالحاكمة بواسطة الخلفين ، من حيث الجرائم ، تبدو لي عنصراً جمهورياً في الحكومة إلى حد كبير ، للأسباب التي أوردتها فيما يلي :

قد يكون نظام الخلفين أرستقراطياً أو ديمقراطياً بحسب الطبقة التي يختار منها هؤلاء الخلفون ؛ ولكنه يظل مع ذلك محتفظاً بكامل صفته الجمهورية من حيث إنه يضع توجيه المجتمع الحقيقي في أيدي المحكومين أنفسهم ، أو في أيدي جزء منهم . وليس في أيدي الحكومة . ولا يخفى أن القوة لم تكن أبداً أكثر من عنصر زائل من عناصر النجاح في شيء ما ، وبعد القوة تأتي فكرة الحق . فكل حكومة لا تصل إلى أعدائها إلا في معترك القتال مآلها الهلاك الزؤام . لا يوجد الجزاء الحقيقي للقوانين السياسية إلا في التشريع الجنائي . فإن انعدم هذا الجزاء فقد القانون قوته عاجلاً أو آجلاً . وعلى هذا كان الذي يتولى عقاب المجرم على ما ارتكبه ، سيد المجتمع المسيطر عليه . ولما كان نظام الخلفين يرفع الشعب نفسه ، أو على الأقل طبقة من المواطنين ، إلى منصات القضاء ، فهو إذن يحول للشعب أو لهذه الطبقة من المواطنين حق توجيه المجتمع .

يختار الخلفون في إنجلترا من طبقة الأرستقراطيين . والأرستقراطيون هؤلاء هم الذين يسنون القوانين ويطبقونها ، ويعاقبون كل من ينتهك حرمتها . فكل شيء عندهم يقوم على أساس متسق ، ومن ثم ساغ لنا أن نسمى إنجلترا جمهورية أرستقراطية حقاً . أما في الولايات المتحدة فالنظام عينه يصدق على الشعب جميعه ؛ فلكل مواطن أمريكي حق مقرر في أن ينتخب ويُنْتَخَب . ويدور أن نظام الخلفين على النحو الذي يفهمونه في أمريكا ، قد جاء نتيجة مباشرة ومتطرفة من نتائج سيادة الشعب ، شأنه في ذلك شأن نظام الانتخاب العام . فهما أداتان متساويتان في القوة ، ويعاوانان على سيادة الأغلبية . فجميع الملوك الذين اختاروا أن يقيموا حكمهم على أساس سلطتهم هم الخاصة وحدها ، وأن يوجهوا المجتمع بدلاً من أن يتبعوا هم توجيهاته - أضعفوا من سلطان نظام الخلفين هذا ، أو قصوا عليه . فقد ألقى ملوك أسرة تيودور بالخلفين الذين أبوا أن يدينوا الناس ، في أعماق السجون ، وأمر نابليون بأن يتم انتخاب الخلفين على أيدي عملائه وأعوانه .

ومهما كان معظم هذه الحقائق جلياً ولا نزاع فيه ، فإنه لم ينل إجماع الناس عليه . فما زال نظام المحاكمة بواسطة الخلفين هذا غير مفهوم الفهم الصحيح ، في فرنسا على الأقل . فإن نحن عرضنا لبحث الصفات التي يجب أن تتوافر في الخلفين ، أقصر البحث

على الكلام فيما لدى المواطنين الذين يقع عليهم الاختيار من ذكاء ومن علم ، كأن نظام الخلفين ليس إلا مؤسسة قضائية . وهذا في نظري أقل نواحي الموضوع شأنًا . فنظام الخلفين نظام سياسى قبل كل شيء ، ويجب اعتباره شكلاً من أشكال سيادة الشعب . فإذا ما رفضت هذه السيادة وجب أن يرفض نظام الخلفين ، أو يكيف بالقوانين التى على أساسها قامت هذه السيادة ؛ والخلفون هم ذلك الجزء من الأمة الذى عهد إليه بتنفيذ القانون . كما أن رجال التشريع ، هم ذلك الجزء من الأمة الذى يضع القوانين . وكى يكون المجتمع محكوماً بطريقة واحدة ثابتة يجب أن يزداد عدد المواطنين ذوى الأهلية للعمل في هذا النظام ، أو ينقص ، بحسب قوائم الناخبين . هذه هى أجدر وجهات النظر ، في اعتقادى ، بعناية المشرعين ، وكل ما عداها ثانوى بالإضافة إليها وفرع لها .

فقد بلغ اقتناعى بأن نظام الخلفين مؤسسة سياسية قبل كل شيء ، أن صرت أنظر إليه على هذا الضوء عندما يطبق على القضايا المدنية . فالقوانين تظل دائماً قلقة غير مستقرة إلا إذا قامت على أساس من عرف الأمة وعاداتها . والعرف قوة الشعب الوحيدة الباقية التى تقاوم غيرها من القوى وتصدد أمامها . فإن اقتصر عمل الخلفين على النظر في قضايا الجرائم لم يعد الشعب يشاهد عملهم إلا أحياناً ، وفي قضايا خاصة ، وعندئذ فيخشى عليه أن يعتاد الاستغناء عنهم في مجرى الحياة العادى ، ويعد نظامهم مجرد أداة من أدوات الحصول على العدالة لأداتها الوحيدة .

والأمر على العكس من ذلك عندما يشمل عمل الخلفين الحكم في القضايا المدنية أيضاً . فنطبق هذا النظام يصبح عندئذ واضحاً لهم ومائلاً أمامهم باستمرار ، لأنه يمس كل مصالح الجماعة ، ويشارك فيه كل إنسان : وبذلك يتغلغل في جميع مظاهر الحياة ويشكل العقل البشرى على غرار أشكاله الخاصة ، ويرتبط شيئاً فشيئاً بفكرة العدالة نفسها .

وإذا اقتصر نظام الخلفين على القضايا الجنائية وحدها ، أصبح في خطر باستمرار . أما إذا استخدم في الإجراءات المدنية استطاع أن يتحدى اعتداءات الزمن ، واعتداءات الإنسان عليه . فلو كان من السهل استبعاد نظام الخلفين من العادات الإنجليزية سهولة استبعاده من قوانينهم ، لزال في عهد آل تيودور ؛ ولكن الحق أن نظام الخلفين المدنى قد أنقذ فعلاً حريات الإنجليز في ذلك العهد . وأياً كان الشكل الذى يطبق به فلا بد أنه يؤثر في الشخصية القومية تأثيراً عظيماً ؛ ويزداد تأثير هذا النظام زيادة كبيرة إذا ما أدخل في القضايا المدنية . فنظام الخلفين ، وبخاصة في القضايا المدنية ، ينفث روح القضايا في عقول المواطنين جميعاً . فهذه الروح ، مع العادات المتصلة بها ، تعد أسلم إعداد للمؤسسات الحرة فهى تثبت احترام موضوع الأحكام وفكرة الحق في كل الطبقات . فلو أزلنا هذين العنصرين لأصبح حب الاستقلال مجرد شهوة هدامة . فنظام الخلفين يعلم الناس ممارسة العدالة ، ويعلم كل مواطن أن يحكم على أخيه بما يجب أن يحكم أخوه عليه به . وتصدق هذه الحقيقة ، بوجه خاص ، في حالة الخلفين في القضايا المدنية . فإن كان عدد الأشخاص

الذين يمكنهم أن يفهموا المخايات الجنائية صغيراً ، فكل إنسان معرض لأن تكون له قضية أمام المحاكم المدنية . فنظام المخلفين يعلم كل امرئ ألا ينكص أمام مسؤوليته عن كل ما يفعل ، ويمكن له من أن يثق بنفسه الثقة الجديرة بالرجولة الحق ، والتي لا يمكن لأية فضيلة سياسية أن توجد بدونها ، ويفيض على كل مواطن نوعاً من الجلال . ويجعلهم جميعاً يشعرون بالواجبات التي يتحتم عليهم القيام بها نحو المجتمع ، والدور الذي يقومون به في حكومته - فهو ، بإكراهه الناس على توجيه انتباههم إلى أمور غير أمورهم الخاصة ، يهذب من هذه الأثرة الشخصية ، والأثرة كما لا يخفى آفة المجتمع .

إن نظام المخلفين هذا ليدرب الناس ويعاونهم معاونة صادقة على جعل أحكامهم على الأشياء سديدة ، ذلك إلى أنه يزيد ما لديهم من فطنة طبيعية . هذه في نظري ميزته الكبرى . فما أشبه هذا النظام بمدرسة مجانية مفتوحة باستمرار يدرس فيها كل محلف حقوقه ، ويتصل كل يوم بفئات من أعلم الناس وأكثرهم استتارة من فئات الطبقة العليا ، ويصبح ملماً بالقوانين إلماً عملياً . فالخامون المترافعون ، والقضاة ، يجعلونها في متناول قدرته ، بل وتتلاءم مع أهواء الأطراف المتقاضية . وفي رأئي أن ذكاء الأمريكي العمل ، وذوقه السليم في الشؤون السياسية ، يرجعان في الغالب إلى طول تمرسه بنظام المخلفين في القضايا المدنية .

ولست أدري ما إذا كان نظام المخلفين هذا مفيداً لأصحاب القضايا ، ولكني واثق كل الثقة من فائدته العظيمة للذين يقضون في تلك القضايا ، وأعدده وسيلة من أنجح الوسائل التي يمكن أن يستخدمها المجتمع في تربية الشعب .

إن ما قلته هذا يصدق على الأمم جميعاً . ولكن الملاحظة الآتية خاصة بالأمريكيين ، وسائر الجماعات الديمقراطية . فقد أشرت من قبل إلى أن رجال القانون والقضاء في البلاد الديمقراطية يكونون الهيئة الأرستقراطية الوحيدة التي تستطيع أن تجعل حركات الشعب معتدلة . فليس في أيدي هذه الأرستقراطية قوة مادية ، وإنما هي تمارس ما لها من نفوذ محافظ على عقول الناس . وأغزر مصادر سلطتها هو نظام المخلفين في المسائل المدنية . أما في القضايا الجنائية ، حيث يناضل المجتمع ضد فرد واحد ، فقد ينظر المخلفون إلى القاضى على أنه الأداة الطبيعية السلبية في أيدي السلطة الاجتماعية . ويسئون الظن بكل ما ينصح لهم به . وزيادة على ذلك ، فالقضايا الجنائية تدور كلها حول حقائق بسيطة يستطيع كل امرئ أن يقدرها بفطرته السليمة ؛ وهنا يتساوى القاضى والمخلفون . ولكن الأمر ليس كذلك في القضايا المدنية ؛ ففيها يبدو القاضى حكماً نزيهاً لا غرض له بين أهواء الطرفين المتقاضيين المتضاربة . فالمخلفون يتطلعون إليه هنا في ثقة . ويستمعون إليه في احترام ، لأن عقله في هذه الحالة يسير عقولهم ، ويحكم عليها . فالقاضى يلخص لهم الأدلة التي أرهقت ذاكرتهم ، ويرشدتهم وسط اتجاهات الإجراءات المتلوية . ويوجه انتباههم إلى واقع المسألة المعروضة عليهم للحكم فيها ، وينبهم إلى طريقة مراعاة ما يقتضيه القانون . فسلطانه عليهم غير محدود أو يكاد يكون كذلك .

فإن طلب إلى أن أوضح السبب الذى جعلنى لا أتأثر إلا قليلاً بهذه الحجج المستمدة من جهل المخلفين بشئون القضايا المدنية ، أجبته بأنه فى هذه الإجراءات ، إذا لم تكن المسألة المعروضة للحل مجرد وقائع ليس إلا ، لا يكون للمخلفين من الهيئة القضائية سوى مظهرها فحسب ، فهم لا يعملون شيئاً سوى أن يؤيدوا قرار القاضى ؛ وهم يؤيدونه بسلطة المجتمع الذى يمثلونه ، على حين يؤيده القاضى بسلطان العقل والقانون .

وللقضاة فى كل من إنجلترا وأمريكا نفوذ على المحاكم الجنائية لم يحدث أبداً أن كان لأحد من القضاة الفرنسيين . والسبب فى هذا الفرق سهل إدراكه . فالقضاة الإنجليز والأمريكيون أقاموا سلطتهم فى القضايا المدنية ، ولا ينقلونها إلا فيما بعد إلى محاكم من نوع آخر ، لم تكن قد اكتسبت فيها أول الأمر . وفى بعض الأحوال ، التى كثيراً ما تكون ذات أهمية بالغة ، يكون للقضاة الأمريكيين الحق فى إصدار الحكم بأنفسهم وحدهم . ففى هذه الأحوال يكونون قد وضعوا عرضاً فى المركز الذى يشغله القضاة الفرنسيون عادة . إلا أن نفوذهم الأدى أوسع جداً . فهم لا يزالون محاطين بذكرى المخلفين ، ويكاد حكمهم أن يكون له من السلطة بقدر ما لصوت الجماعة التى تمثلها هذه المؤسسة . ويمتد نفوذهم وراء حدود المحاكم بمراحل بعيدة فى الحياة الخاصة ، وفى ضجة الأعمال العامة وجلبتها ، وفى المجالس العامة والتشريعية ، يكون القاضى الأمريكى محوطاً دائماً برجال اعتادوا أن يعتبروا عقله يفوق عقلهم . وبعد أن يكون قد مارس سلطته بإصدار الأحكام فى مختلف القضايا ، يظل يؤثر فى عادات الذين عملوا معه بصفته الرسمية ، بل وفى أخلاقهم أيضاً .

فنظام المخلفين الذى يبدو فى ظاهر أمره مقيداً لحقوق القضاة ، إنما يوطد قوتهم فى الواقع . وليس ثم بلاد فيها القضاة أقوىاء بمثل ما هم فى البلاد التى يشاركونهم الشعب فى ميزاتهم . فبوساطة المخلفين فى الشئون المدنية خاصة استطاع القضاة الأمريكيون أن يثروا روح مهنتهم القانونية فى نفوس أدنى طبقات المجتمع . وهكذا يكون نظام المخلفين الذى يعد أنشط وسيلة لجعل الشعب يحكم ، هو كذلك أنجع طريقة لتعليمه كيف يحسن هذا الحكم .